الفصل الثالث

الإعلام الجديد والقضايا السياسية

تمهيد :

لقد أصبحت الإنترنت جزءا لا يتجزأ من حياة المجتمعات العصرية، وأخذ يغزو كل مرفق من مرافق الحياة، مما أسهم في تغيير أوجه الحياة المختلفة في زمن قياسي.

وقد ظهرت على هامش هذا الحدث مجموعة من الظواهر المختلفة على عدة مستويات، من أهمها انتشار شبكات التواصل الاجتماعي التي كانت من أضخم انجازات هذا العصر، ولعل أهميته تتمثل في تطوره بسرعة مذهلة حتى بات الإنسان يجد يوميا العديد من الاكتشافات والتطورات في هذا المجال الحيوي والمتجدد وبهذا فقد فرضت مواقع الشبكات الاجتماعية (الفيس بوك، تويتر، ماي سبيس، لايف بوون، هاي فايف، أوركت، ليكند إن، يوتيوب وغيرها) نفسها بشكل كبير جدا على الكثير من المستفيدين وأصبح العديد من الأشخاص يقضون أوقات كبيرة أمام مثل هذه المواقع ويمارسون العديد من الأعمال والمنافع المختلفة من خلالها.

وعليه، فإن عضوية الأفراد في الجماعات المتشكلة عبر الشبكات الاجتماعية فتح الباب للممارسة السياسية في الفضاء المعلوماتي. فالشأن السياسي أصبح جزءا لا يتجزأ من مهام وسائل الإعلام الجديد. إذ أن الشبكات الاجتماعية ساهمت في تأرجح التفاعلات السياسية بين عالمين الأول هو العالم الواقعي، والثاني هو العالم الموازي المتمثل في الشبكات الاجتماعية.المنتشرة عبر الفضاء الرمزي.

وعليه، جاءت هذا الفصل لنبحث في كيفية مساهمة الشبكات الاجتماعية في التنشئة السياسية لدى الشباب العربي.حيث نصبو من خلال هذا المحور إلى التوقف عند حقيقة مفادها، مدى فعالية وفاعلية شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية ثقافة ديمقراطية لدى الشباب المغاربي بإكسابهم مبادئ الحوار والتسامح والتعاون ونبذ العنف والتعصب، و تكوين مواطنين قادرين على تحمل المسؤولية في حياتهم الشخصية والاجتماعية، وكذا تفعيل دور منظمات المجتمع المدني.

١. شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تنمية روح المواطنة

قبل الولوج في التعرف على دور الشبكات الاجتماعية في التنشئة السياسية لدى الشباب العربي لابد أولا أن نحدد مفهوم كل من التنشئة السياسية والمواطنة.

التنشئة السياسية هي "تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية، وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع، وتساعد على بقاء ديمومة واستقرار النظام السياسي، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية.

و يعرفها كينث لانجتون (Keneth.p Langtan) على أنها "الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل وهذه العملية تخدم المجتمع

حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع" **(مولود زايد الطيب: ٢٠٠١، ص ١١)**.

١,١ مفهوم المواطنة

يعود أصل كلمة المواطنة ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، والكلمة من (Polis) وكانت تعني المدينة باعتبارها بناء حقوقيا ومشاركة في شؤون المدينة.كما تستعمل كلمة المواطنة كترجمة لكلمة الفرنسية (Citoyenneté)، وهي مشتقة من كلمة (Cité) وتقابلها باللغة الإنجليزية كلمة (Citizenship) المشتقة من كلمة ، (City) أي المدينة.

أما المواطنة بمعناها اللغوي العربي، فهي مشتقة من وطن، وهو بحسب كتاب لسان العرب لابن منظور" الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله...ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، والموطن... ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز، لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ... وأوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد "**(ابن منظور:١٩٦٨، ص ٤٥١)**.

أما المواطنة في الاصطلاح فهي صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن.ومن هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر: حق التعليم، حق الرعاية الصحية، حق الشغل..الخ أما الواجبات، فمنها على سبيل المثال لا الحصر كذلك: واجب الولاء للوطن والدفاع عنه، وواجب أداء العمل، إتقانه...الخ(**http://ejabat.google.com**).

وبناء عليه فالمواطنة علاقة الفرد بدولته، علاقة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين من يسمون مواطنين.

٢,١ ظهور المواطنة الافتراضية في تونس وليبيا

إن الحقوق المنقوصة للمواطنة علي الصعيد الواقعي دفع بعض الأفراد إلي المجتمع الافتراضي للتحصن بمواطنة جديدة يمارسون من خلالها الحقوق والواجبات. تتحرك هذه المواطنة الجديدة علي متصل طرفه الأول الدولة القومية، وطرفه الثاني السياق العالمي الذي شكله المجتمع الشبكي. وظهرت المواطنة الافتراضية في مواضع كثيرة منها أثناء الثورة التونسية والثورة الليبية..

ولقد تضافرت قيمة المواطنة الافتراضية بما تحمله من مساواة في الحقوق والواجبات في مجتمع ميدان التحرير، وانطلقت إلي عواصم العالم، والي المصريين في الخارج الذين شكلوا بدورهم وقفات احتجاجية أمام السفارات المصرية في بعض دول العال**م(وليد رشاد: ٢٠٠٩)**.

إذن، ففي ظل التوترات التي تعاني منها بعض دول المغرب العربي وتقلص الحقوق السياسية وعدم مصداقيتها إلى حد ما–في السياقات الواقعية على أطر المجتمعات المغاربية– يتجلى في أفق المجتمع الافتراضي الذي تتكشف فيه المطالبة بالحقوق السياسية.فهناك ممارسة لحقوق المواطنة في المجتمع الافتراضي، وهناك أيضا قضايا يتم سحبها من الواقع إلى المجتمع الافتراضي الذي يعد بوابة جديدة للعبور وتحقيق المواطنة مع الأخذ في الاعتبار أن قضايا المواطنة الافتراضية عالمية النشأة ومحلية المردود وهي نوعين **(فتيحة كيحل: ٢٠١١–٢٠١٢، ص ص١٥٧–١٥٨)**.

١.المواطنة المقننة: المتمثلة بأفراد المجتمع وهم يستخدمون المواقع المقننة مثل بوابات الحكومة الإلكترونية ومواقع الوزارات والجامعات والجمعيات وغيرها، والتي في الغالب تقع ضمن النطاق (edu, gov, org). وإن هذه المواقع تحكمها ضوابط وتعليمات وحتى شروطا للولوج فيها، مثل اسم المستفيد و كلمة السر أو بيانات الاشتراك بالموقع.تتمكن هذه المواقع من التحكم بسلوكيات المستخدم كما يمكنها من خلال برامج الحماية من احتواء الفيروسات والقرصنة قدر الإمكان.

٢. المواطنة الحرة: التي تمكن المستخدم من الولوج في مواقع الانترنت بحرية وبدون شروط وقيود.وقد عملت تكنولوجيا التواصل الاجتماعي (Social Networking–Facebook,) على مساندة هذا النوع من المواطنة حيث يسرت ربط أفراد المجتمع العالمي في تجمعات صغيرة تسعى نحو تبادل المعلومات والمعارف والتشارك بها بغض النظر عن الجنس واللغة والدين والأعراف.لقد ذللت تلك التكنولوجيا كل الحدود ولم يعد الضمان الوحيد لحسن التعامل من خلالها إلا الأخلاق والتربية والحصانة الذاتية الناجمة عن الثقافة والقيم الإنسانية.

وعليه، فإن الشبكات الاجتماعية فتحت المجال أمام ممارسة المواطنة عبر الإنترنت والتي أطلق عليها المواطنة الافتراضية (Virtual citizenship).وهذا ما جرى خلال أيّام الثّورة التونسيّة في شهر يناير ٢٠١١. عدد كبير من التونسيين انخرطوا في فيسبوك ليبقوا على اطلاع على الأخبار وليلتحقوا بالنّشاط على وسائل الإعلام الاجتماعية ضدّ حملة النّظام القمعيّة. وبعد مرور

أكثر من سنتين على سقوط النّظام، يُدير التّونسيّون آلاف الصّفحات على الفايسبوك، كما انضمّ السّياسيون للشّبكة الاجتماعيّة ليتفاعلوا مع ملايين التّونسيين بأسرع وأكثر الطّرق نجاعة. كما تم إنشاء صفحة خاصة تسمى ثقافة من أجل المواطَنة هي صفحة أخرى تُشجّع الشّباب على المساهمة في الانتقال الدّيمقراطي ونشر ثقافة المواطَنة بين الشّباب التّونسي.

وتقوم الصّفحة بوصف المجموعة كمايلي

: (https://ar.globalvoicesonline.org/2012/03/16/19719)

The goal of this non-profit organization is to promote human rights and active citizenship through cultural activities and events.

هدف هذه المنظمّة غير الرّبحية هو نشر حقوق الإنسان وتفعيل المواطَنة من خلال نشاطات وفعاليات ثقافية.زيادة على ذلك، كان للمنظمة مؤخراً مشروع مسرحيّة بالإنجليزية للمؤلّف التّونسي الرّاحل مصطفى فارسي.

وعليه، فقد مارست ثورات الربيع العربي دورًا مهمًا وحاسمًا في زعزعة أركان النظام الإعلامي العربي خلال العقد الأخير، وتجلى ذلك بوضوح أكبر في البلدان التي تفجرت فيها عوامل الحراك السياسي والاحتقان الاجتماعي منذ مطلع ذلك العقد، وربما تكون مصر وتونس وليبيا من أبرز تلك البلدان، فقد سمحت ظروف الهامش الديمقراطي والحريات النسبية المتاحة لديها بتحفيز الصحافة والفضائيات الخاصة، وتوظيف أدوات ما صار يُعرف بالإعلام

الاجتماعي في التمرد على ثوابت الإعلام الرسمي، وتحرير قطاعات واسعة من الجمهور من سطوته.

وقد أدى تحرير قنوات الاتصال والتواصل إلى إنشاء قاعدة للثورات الشعبية في مواجهة الحكم الاستبدادي. وليس من مثال تاريخي أدل ولا أبلغ على هذا التطور مما يعرف باسم ثورات الربيع العربي. فمن الخطأ كل الخطأ أن نطلق على الثورات العربية اسم "ثورة التويتر" أو "ثورة الفايسبوك" كما فعل بعض المراقبين الذين يتسمون بالسطحية في البداية. لأن الإعلام سواء أكان الإعلام الرقمي أو التقليدي لا يمكن أن يتسبب في إحداث ثورة شعبية. ولكن الأهم من ذلك توافر الاتفاق العام أن "الثورات" العربية لم يكن لها أن تتحقق وتحدث كما حدثت لولا الدور المهم الذي مارسته أدوات الاتصال الحديثة بوصفها أدوات محركة، وبذلك تظل التطبيقات القائمة على الإنترنت مثل موقع "تويتر" والفايسبوك و"اليوتيوب" أسلحة حادة مشهرة بين أيدي من يجابهون الحكام المستبدين. وفي منطقة المغرب العربي أيضًا أصبحت الإنترنت موطنًا للاتصال الحر المستقل الذي لا يخضع لأي رقابة كانت. ولكن أي ديكتاتور أيا كانت صبغته وسماته يكره مثل هذه المساحات "الحرة" غير الخاضعة للرقابة لأنها ما هي إلا شوكة في جنبه.

فالثورات إذن لا تحدث فجأة، وكذلك الثورات العربية وخاصة الثورة التونسية والليبية التي جاءت كنتاج لحركة مستمرة للمجتمع المدني سواء من خلال منظماته ومؤسساته، أو من خلال المواقع الاجتماعية على الشبكة

الالكترونية مثل الفايسبوك و"تويتر" والتي كانت بمثابة الخلية التي تجمع فيها آلاف المنادين بالإصلاح والتغيير.

٢.دور الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

انتشر في السنوات الأخيرة مصطلح المجتمع المدني في الأدبيات العربية للتعبير عن القوى الاجتماعية المختلفة والمتعددة التي تنشط في المجتمع في إطار منظم بهدف تحقيق مطالب واحتياجات الجماعات التي تمثلها.

وهذا الكيان المسمى بالمجتمع المدني الذي يتكون من مختلف التنظيمات والفعاليات داخل المجتمع يهدف إلى تقاسم السلطة مع الدولة انطلاقا من مبدأ أن عهد الدولة المتسلطة والدكتاتورية والطاغية قد ولى. ومن هنا يتمثل دور المجتمع المدني في خلق توازن بين القوى الاجتماعية، كما يعمل المجتمع المدني على إفراز فضاء مستقل منتج لقيم العدالة والمساواة والحرية. فالمجتمع المدني هو فضاء للحرية، يتكون من شبكة العلاقات التي تقوم على الاختيار والاقتناع والحرية، حيث أنه يمنح الأفراد قدرة على النشاط الطوعي الحر.

ويعمل المجتمع المدني على تنظيم العلاقات داخل تنظيمات مدنية تحقق استقلالا نسبيا عن الدولة من ناحية وعن قوى السوق من ناحية أخرى. فالحياة المدنية هي الفضاء الطبيعي للعمل الحر الذي تنمو فيه قدرات البشر وإمكانياتهم وقدراتهم على حب الاستقلال ونبذ التسلط والقمع.

ويعتمد المجتمع المدني في أنشطته وفي تحقيق أهدافه في الآونة الأخيرة على وسائل الإعلام الجديدة خاصة الانترنت على رفع مستوى المعرفة السياسية من

خلال نشر الوعي السياسي لدى المواطنين، واستخدامها كوسيلة لنشر الثقافة السياسية وتوعية الجمهور وزيادة اهتمامه بالشؤون السياسية.

ولذلك فإن هذه الورقة ستسلط الضوء على أهمية الإعلام الجديد في رفع تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وكذا مساهمة أدوات الإعلام الجديد كمواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات الإلكترونية ومواقع الفيديو في تعزيز مواقف منظمات المجتمع المدني ورفع فرص المواطنين المعاديين للتعبير عن أرائهم من خلال فضاءات مفتوحة لحرية الرأي كالفايسبوك، التوتير، اليوتيوب..الخ.

١,٢مفهوم المجتمع المدني:

إن المجتمع المدني كمفهوم حديث لم يظهر ويتطور بشكله الحالي المنظم في دفعة واحدة ولم يتم على يد فيلسوف أو مفكر واحد، إنما نشأ وتطور بفضل تراكم إسهامات الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين، المبنية على اختلافاتهم الفكرية التي ولدت أطروحات ملقحة بكبريات الايديولوجيات وعلى النقد البناء والدراسات الجدية والثرية في هذا الحقل الممزوج بالسياسة والاجتماع، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بهذا المفهوم ونحدد خصائصه وسيرورته التاريخية في الفكر الغربي، لننتقل بعد ذلك إلى إشكالية تأصيل هذا المفهوم في الدراسات العربية المعاصرة والتي تعاني من العديد من التناقضات والاختلافات المفاهيمية.

إن مفهوم المجتمع المدني ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يواجه صعوبة في

تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا وجب تعريفه من الناحية اللغوية والاصطلاحية والإجرائية.

١,١,٢تعريف المجتمع المدني لغة :

تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية (**Société Civil**) لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها و تطورها و (Société) كلمة لاتينية تعني مجتمع أما (Civil) فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني (Civis) وتعني المواطن، وليست مشتقة من كلمة (Civilisation) كما هو شائع (**عزمي بشارة: ١٩٩٨، ص ٦٤**) .

وما يلاحظ هو أن كلمة (Civis) في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة، وإنما مدني من المدينة أو التمدن، والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام (**مولود مسلم، ٢٠٠٤، ص ٣٠١**).

كما يقصد باللفظ مدني" أن لا يقوم المجتمع على السياسة ولا يتحد بفعل عوامل إيديولوجية أي أن المجتمع المدني يرتبط بأواصر مدنية وفقط (**محمد السيد سعيد: ١٩٩٦، ص ٢٩**).

وبين معنى الكلمتين في اللغتين العربية واللاتينية اختلاف جذري كون المصطلح نابع من بيئة هذه الأخيرة مما يطرح إشكالية تعبير المصطلح عن

محتواه في اللغة العربية، وهذه إشكالية تعاني منها أغلب المصطلحات والأفكار المستوردة.

٢,١,٢. تعريف المجتمع المدني اصطلاحا

هو "مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة، تشغل المجال العام وتقع ما بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، ودفاعا عن مصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي".

وعليه فمنظمات المجتمع المدني تتكون من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، جمعيات حماية المستهلك وما شابهها من المؤسسات التطوعية.والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر **(أحمد ابراهيم ملادي: ٢٠٠٨، ص ٢٥٨)** .

وعليه يمكن أن نستخلص بأن المجتمع المدني يتكون من عدة خصائص، حيث تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "صموئيل هانتغتون(Samuel Huntington)، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي**(أحمد شكر الصبيحي: ٢٠٠٠، ص ٢٥)**:

أ.القدرة على التكيف في مقابل الجمود: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

ب.الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر، ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية.

الاستقلال الإداري والتنظيمي: أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

ج.التعقد في مقابل الضعف التنظيمي: يقصد به تعدد المؤسسات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

د.التجانس في مقابل الانقسام: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، اذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.

٢,٢ أدوات الإعلام الجديد ودورها في دعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

مارست ثورات الربيع العربي دورًا مهمًا وحاسمًا في زعزعة أركان النظام الإعلامي العربي خلال العقد الأخير، وتجلى ذلك بوضوح أكبر في البلدان التي تفجرت فيها عوامل الحراك السياسي والاحتقان الاجتماعي منذ مطلع ذلك العقد، وربما تكون مصر وتونس واليمن من أبرز تلك البلدان، فقد سمحت ظروف الهامش الديمقراطي والحريات النسبية المتاحة لديها بتحفيز الصحافة والفضائيات الخاصة، وتوظيف أدوات ما صار يُعرف بالإعلام الجديد (New Media) في التمرد على ثوابت الإعلام الرسمي، وتحرير قطاعات واسعة من الجمهور من سطوته.

ومن غير المبالغة في هذا السياق القول بأن التضافر والتلاقح الفريد الذي نشأ بين وسائط الإعلام التقليدية الأكثر حرية، وبين تقنية الإعلام الأحدث التي عجز النظام الإعلامي العربي عن احتوائها، قد مارست الدور الأهم في تهيئة أجيال الربيع العربي للثورة وبلورة توجهاتها السياسية والمجتمعية، وهنا يمكن التأكيد على أنه إذا كان القهر السياسي والاجتماعي لأنظمة الاستبداد والاستغلال هو المفجّر لثورات الشعوب، فإن الإعلام الحر والمستقل هو الذي يهيئ ويعجّل بإنجازها.

فشبكة الإنترنت من كبرى العوامل التي تغير قواعد اللعبة في زمننا هذا. ولا يسعنا التفكير في اختراع أو ابتكار آخر في الماضي القريب كان له مثل هذا الأثر القوي على حياة العديد من البشر كما هو حال الإنترنت. فقد تغيرت طريقة تواصلنا مع بعضنا البعض تغيرًا ثوريًا بفعلها. وهذا ليس بالأمر الهين لأن التواصل إنما هو جوهر التفاعل بين بني البشر. كان لذلك كله عظيم الأثر على حياتنا الشخصية بل على المجتمعات التي نعيش فيها – وعلى السياسات التي تنتهجها هذه المجتمعات.

وعند النظر إلى السياق السياسي نرى أن أثر الإنترنت كان أقوى ما يكون في البلدان غير الديمقراطية. ففي المجتمعات الاستبدادية عادة ما يخضع تدفق المعلومات بشكل تقليدي إلى سيطرة الحكام. فهؤلاء الحكام يسيطرون على الإعلام وبذلك فإنهم "يديرون" الرأي العام بكفاءة. ونتيجة لذلك يجري تحويل مسار الاختلاف السياسي إلى مجرى آخر إن لم يُمنع من الظهور كلية.

ويتطابق تاريخ الاستبداد السياسي مع تاريخ الرقابة والسيطرة على الفكر. ففي العصور السابقة على نشأة الإنترنت، كانت مهمة الحكام المستبدين المتمثلة في إسكات المعارضة مهمة سهلة بعض الشيء. ولكن ولحسن الطالع من منظور ليبرالي انتهى هذا الوضع مع تحقق التواصل عبر الشبكة الذي تصعب السيطرة عليه بدرجة كبيرة مقارنة بالسيطرة على الوسائط التقليدية وذلك لأسباب تقنية.

وأدى تحرير قنوات الاتصال والتواصل إلى إنشاء قاعدة للثورات الشعبية في مواجهة الحكم الاستبدادي. وليس من مثال تاريخي أدل ولا أبلغ على هذا التطور مما يعرف باسم ثورات الربيع العربي. فمن الخطأ كل الخطأ أن نطلق على الثورات العربية اسم "ثورة التويتر" أو "ثورة الفايسبوك" كما فعل بعض المراقبين الذين يتسمون بالسطحية في البداية. لأن الإعلام سواء أكان الإعلام الرقمي أو التقليدي لا يمكن أن يتسبب في إحداث ثورة شعبية. ولكن الأهم من ذلك توافر الاتفاق العام أن "الثورات" العربية لم يكن لها أن تتحقق وتحدث كما حدثت لولا الدور المهم الذي مارسته أدوات الاتصال الحديثة بوصفها أدوات محركة، وبذلك تظل التطبيقات القائمة على الإنترنت مثل موقع "تويتر" والفايسبوك و"اليوتيوب" أسلحة حادة مشهرة بين أيدي من يجابهون الحكام المستبدين. وفي المنطقة العربية أيضًا أصبحت الإنترنت موطنًا للاتصال الحر المستقل الذي لا يخضع لأي رقابة كانت. ولكن أي ديكتاتور أيا كانت صبغته وسماته يكره مثل هذه المساحات "الحرة" غير الخاضعة للرقابة لأنها ما هي إلا شوكة في جنبه.

فالثورات إذن لا تحدث فجأة، وكذلك الثورات العربية التي جاءت كنتاج لحركة مستمرة للمجتمع المدني سواء من خلال منظماته ومؤسساته، أو من خلال المواقع الاجتماعية على الشبكة الالكترونية مثل الفايسبوك و"تويتر" والتي كانت بمثابة الخلية التي تجمع فيها آلاف المنادين بالإصلاح والتغيير.

١,٢,٢ التجربة المصرية

نظراً لأهمية الدور التي تمارسه منظمات المجتمع المدني في تفعيل عمليات التنمية، فقد حظيت دائماً باهتمام العديد من التخصصات المهنية التي تستهدف تحقيق التنمية المجتمعية ومن ثم فقد زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بهذه المنظمات ودراسة تفعيل أدوارها والعمل على التغلب على معوقات العمل بها وفى هذا الإطار طرحت العديد من المفاهيم العلمية المستحدثة من التخصصات العلمية المختلفة والتي تستهدف تفعيل الأدوار والوظائف لمنظمات المجتمع المدني للمساهمة الجادة في عمليات التنمية بعد أن أصبحت هي الفاعل الرئيسي الذي يعول عليه تحقيق أهداف وغايات التنمية .

حيث تتخذ منظمات المجتمع المدني المصرية عدة أشكال منها الجمعيات الأهلية والتنظيمات النقابية ومراكز الشباب والتعاونيات ... الخ .وهناك ثقل اجتماعي واقتصادي لدور الجمعيات الأهلية يبرز بوضوح ليس علي مستوي الكم فقط (يبلغ عددها حوالي ٣٥٧٠٠ ألف جمعية وفقاً لتقديرات ٢٠١٢ ولكن علي مستوي الكيف أيضا رغم ما يعترضها من قيود وصعوبات.ويلي الجمعيات الأهلية من حيث الكم التعاونيات (الإنتاجية والزراعية والإسكانية والاستهلاكية، والثروة المائية) بإجمالي ١٣١٦٢ ثم الأندية

ومراكز الشباب بـ(٥٤١٠) والنقابات المهنية والنقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات عمال مصر بإجمالي عدد ٤٦ نقابة واتحاد.

كذلك يلاحظ أن الجمعيات الأهلية ما تزال تمثل المستوي الأكثر نشاطاً وحيوية مقارنة بغيرها من المنظمات الأهلية، والتي تعود بدايات ظهورها في مصر إلى القرن التاسع عشر، حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر سنة (١٨٢١) باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية، وبعدها توالي تأسيس الجمعيات. فهناك جمعيات ذات طابع ثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية سنة (١٨٥٩)، وجمعية المعارف سنة (١٨٦٨) والجمعية الجغرافية سنة (١٨٧٥)، وهناك جمعيات ذات طابع ديني مثل الجمعية الخيرية الإسلامية سنة (١٨٧٨) وجمعية المساعي الخيرية القبطية سنة (١٨٨١).

وقد ازدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور (١٩٢٣) في مادته رقم (٣٠) بحق المصريين في التجمع وتكوين جمعيات، حيث زاد عددها من (١٥٩) جمعية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٤ إلى ٦٣٣ جمعية في الفترة ما بين(١٩٢٥ و ١٩٤٤) ومنذ منتصف السبعينيات بدأت حركة انتعاش جديدة في المنظمات الأهلية(أيمن عقيل، ٢٠١١، ٢٠١٢).

ورغم وجود تضارب في الإحصائيات الخاصة بالمنظمات الأهلية، إلا أن التقديرات الحكومية تشير إلى وجود ما يزيد على ٣٥٧٠٠ جمعية ومؤسسة أهلية، منها ١٩٨ منظمة تصنف على إنها منظمات حقوقية ، بينما تعمل الجمعيات الأخرى في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية والأنشطة الخيرية،

هذا إلى جانب عدد محدود من المنظمات المشهرة كشركات مدنية غير هادفة للربح وتقوم بعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وبشكل عام يمكننا تصنيف الجمعيات الأهلية العاملة في مصر إلى مايلي **(أيمن عقيل، ٢٠١١، ٢٠١٢)**:

١.الجمعيات الخيرية: وتضم مجمل المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال العمل الخيري بشكله التقليدي الذي يعتمد صيغة مانح وممنوح، وتعد هذه الجمعيات الشكل الأساسي لعمل المنظمات الأهلية العربية.

٢. منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية: وهي منظمات أهلية تنشط في مجالات اجتماعية عديدة وتقدم خدمات صحية وخدمات اقتصادية واجتماعية متنوعة كالأطفال والمرأة والمسنين والأسرة وغيرها.

٣.منظمات التنمية: وهو نوع جديد نسبيا من منظمات العمل الأهلي بدأ يتامى تدريجياً في المجتمع المصري، يهدف هذا النمط من الجمعيات الأهلية إلى تحقيق التنمية في إطار مجتمع محلي محدد(كجمعيات تنمية المجتمع المحلي المنتشرة في معظم القرى المصرية).

٤. منظمات دفاعية: أي منظمات التأثير والرأي (Advocacy) ومن أمثلتها منظمات حقوق الإنسان، والدفاع عن المرأة وحقوقها، ومنظمات حقوق المعاقين، ومنظمات ظهرت مؤخراً تعنى بالدفاع عن حقوق الأطفال الذين ليس لهم مأوى، إضافة إلى منظمات الدفاع عن البيئة ومنظمات حماية المستهلك.

٥. منظمات ثقافية متنوعة: كالجمعيات الأدبية واتحادات الكتاب والفنانين

وجمعيات الشعر والقصة والرواية... الخ، إضافة إلى منظمات تأهيل وتدريب ومحو الأمية للكبار وغيرها.

والمشترك بين المنظمات الأهلية السابقة على اختلاف أنواعها ونشاطاتها أنها غير هادفة للربح أولاً، وهي منظمات غير حكومية ثانياً، وثالثاً تقوم بمبادرات أهلية وشعبية طوعية لتلبية حاجات أو مطالب اجتماعية والمشاركة في عملية التنمية.

أما عن اتجاهات عمل المنظمات المدنية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فقد فرض مشهد الثورة وما تلاه من بروز فاعلين ومحركين جدد علي الساحة المصرية، ومن هؤلاء الفاعلين برز أهمية دور النشطاء العاملين في المجال المدني، وأهمية دور ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني الافتراضي (التفاعل علي شبكات التواصل الاجتماعي)، وأهمية الحركات الاحتجاجية في تفعيل أنماط المراقبة والمشاركة الشعبية، ودفع عملية التحول الديمقراطي.

وهنا يمكن الإشارة إلي عدد من الأطراف أو القوي التي يمكن أن تساهم في اتساع المجال المدني، نذكر منهم: الشباب، والنقابات العمالية، والفلاحين، وهناك حركات ومبادرات لم يتوافر لها إطار تنظيمي وقانوني بعد، مثل: ائتلافات الشباب، والمبادرات المجتمعية، بالإضافة إلي التنظيمات الأهلية القائمة .

وعلى مستوى الجمعيات الأهلية فقد شهد عام ٢٠١١ تأسيس نحو ٤٥٠٠ جمعية وهو أعلي معدل تشهده مصر منذ نشأة أول جمعية عام (١٨٢١) وذلك وفقا لتصريحات منشورة لمستشار وزيرة الشئون الاجتماعية المصرية.

هذا العدد يشير إلي مجموعة من الدلالات التي توضحها حركة نمو المجتمع ومبادرة المواطنين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وان كان النمو الكمي لا يوضح الصورة كاملة، فالتحليل الكيفي يشير إلي استمرار تغليب النمط الخيري والتبرعي علي حساب التنموي والحقوقي، وتشير إلي محدودية الاتساع في مجالات مثل حماية المستهلك أو المحافظة علي البيئة، وإن كان ذلك لا يلغي تزايد أعداد المستفيدين اقتصادياً واجتماعياً.

ولو وسعنا مساحة النظرة على مدى سنوات ما يعرف بالحراك السياسي في مصر وإرهاصات ما قبل الثورة (٢٠٠٤- ٢٠١١) يمكننا أن نلحظ أنه خلال السنوات الخمسة الماضية تنامي أعداد جمعيات الشباب رغم قلة عددها (٣١١) وأن نحو ٦٠% منها قد تأسس في الألفية الثالثة ٢٠٠٣. ٢٠٠٦ الأمر الذي يعطي مؤشراً علي تنامي رغبة ووعي الشباب لتأسيس وإدارة منظماتهم ودخول شرائح جديدة من المجتمع للعمل الاجتماعي (**أيمن عقيل، ٢٠١١، ٢٠١٢**).

وبشكل عام فإن حالة التنامي والفاعلية التي ترجمت نفسها بوضوح في اتساع المجال المدني منذ عام ٢٠٠٥ لم ترتبط بدور واضح أو متنامي بدور المنظمات الأهلية، حيث ظلت غالبية المظاهر ذات الدلالة والتأثير الواضح مرتبطة بالحركات الاحتجاجية والإصلاحية وبعدها بمسافة كبيرة المنظمات الحقوقية التي ارتكز دورها علي بناء القدرات وتمكين بعض شرائح المجتمع ونشر المعرفة الحقوقية.

أما عن دور مؤسسات المجتمع المدني في التهيئة للثورة، نستعرضه من خلال توضيح دور بعض الحركات مثل حركة كفاية، و٦ ابريل، وحركة دعم البرادعي

ودور هذه الحركات في تعبئة الشارع وتهيئته للثورة.وفي تجزئة المطالب وتحديد أولويات طرحها، وكذلك دور المجتمع المدني القوي قبل ٢٥ يناير الذي مهد لهذه الثورة عن طريق التوعية وكشف قضايا الفساد والتقارير الخاصة بتزوير الانتخابات البرلمانية الأخيرة.وهو ما ينفي القول بأن المجتمع المدني لم يكن له دور في ثورة ٢٥ يناير ...وان الفايسبوك هو البطل.

ويدخل في هذا الإطار حركات مستقلة تضم مجموعة من الناشطين تهدف إلى تحقيق تغيير اجتماعي وتدافع عن المساواة والعدالة منها:

أ.حركة كفاية (الحركة المصرية من أجل التغيير)

والتي ظهرت على الساحة السياسية المصرية في صيف ٢٠٠٤ في شكل تجمع لمجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات والمحامين الذين عارضوا مبدأ التمديد للرئيس مبارك لفترة حكم جديدة...وعارضوا بشدة أي محالات لتوريث الحكم لنجل الرئيس..حتى لو كان هذا بطريقة دستورية على اعتبار انه يمكن التلاعب بالدستور في مصر.

حصلت على اسمها "كفاية" استعارة من تصريح للرئيس الماليزي السابق "مهاتير محمد" في لقاء فكري بمكتبة الإسكندرية بأنه كفاية عليه في الحكم ٢٤ عاما.. وعدد انجازاته في هذه الفترة من خفض نسبة الفقر من ٧٠ % إلى ٣ % ..وزيادة الدخل القومي الحقيقي إلى ١٢ % وغيرها.

وقد تجمع عدد من المثقفين والكتاب وأساتذة الجامعات وبدأوا في تكوين الحركة التي اعتمدت على إصدار عدة بيانات في الصحف (المستقلة) تدعو فيها الرئيس مبارك لعدم الترشح لفترة رئاسية جديدة.وبدأت الحركة تكسب أرضية

جديدة في الحياة السياسية كل يوم مع انضمام العديد من رموز النخبة الفكر المصري فيها مثل المستشار طارق البشري وبدأت الحركة في توسيع نطاق أعمالها من خلال تأسيس موقع على الانترنت دعت فيه كل المصريين إلى تسجيل أنفسهم فيه كأعضاء ..ثم بدأت في الدعوة إلى التظاهر السلمي الصامت.

تأسيس جمهورية برلمانية، تضمن حقوق الوطن والمواطن وتفصل بحسم بين السلطات، وتحد من انفراد الحاكم بالسلطات الدستورية المطلقة، وتضع حدا لمدد حكمه وصلاحياته.

تطالب الحركة بفترة انتقالية مناسبة –قبل إجراء أية انتخابات، يتم فيها خلق مناخ موات إجرائها بنزاهة وعدالة، وحتى لا تصبح الانتخابات وسيلة لخداع الناس.

يتضح مما سبق أن الحركة تركز على الطرق السلمية لتحقيق التطور السياسي الذي تنشده ...ولكنها على لسان الناطق باسمها أو الأمين العام لها جورج إسحاق تستبعد تحولها إلى حزب سياسي في القريب العاجل.

ب.حركة شباب ٦ ابريل:

وهي من ابرز الحركات الشبابية خلال مظاهرات الغضب، تكونت عبر مواقع الانترنت خصوصا الفايسبوك وتوتير، واستمدت اسمها ٦ ابريل عام ٢٠٠٨، احتجاجا على ارتفاع الأسعار وصعوبة الحياة المعيشية والفساد، وقد شهد استجابة ملحوظة في عدد من المحافظات لكن نجاحه الأكبر كان في مدينة

المحلة الكبرى ذات الكثافة العمالية ويمثل الحركة في القيادة الموحدة احمد ماهر المنسق العام للحركة ومحمود سامي.

ج.الحملة المصرية لدعم البرادعي

وتشكلت عبر مجموعة من الشباب الذين قاموا بتوجيه دعوة إلى الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية لطاقة الذرية لمشاركة بفاعلية في الحياة السياسية في البلاد والترشح لمنصب رئاسة الجمهورية بعد تعديلات دستورية جرت سنة (٢٠٠٥)، وسمحت لأول مرة باختيار رئيس البلاد عبر الاقتراع المباشر، مع عودة البرادعي إلى القاهرة مطلع (٢٠١٠) تشكلت الحملة التي تبلورت في سبتمبر سنة (٢٠١٠) وأطلقت موقعها الالكتروني، ويقوم بالتنسيق عن الحملة زياد العليمي.

٢,٢,٢ التجربة التونسية

منذ سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ لم تشهد تونس سوى زيادة بما يقارب ٥٠٠٠ جمعيّة بنسق تطوّر مكبوح (سنة ١٩٩٠، ٤٨٢١ جمعيّة، سنة ٢٠١٠ ٩٦٠٠ جمعيّة) بينما في سنتي (٢٠١١/ ٢٠١٢) شهدنا زيادة تقارب ٢٥٠٠ جمعيّة بعدد تقريبي وهو ١٢٠٠٠ جمعيّة سنة ٢٠١٢.

وبينما كانت الجمعيات ذات الصبغة العامّة والنسائيّة والتنمويّة والخيريّة، تعاني من ضعف في عددها قبل ٢٠١١ (١٢٩ جمعية ذات صبغة عامّة، ٦٠٢ جمعيّة تنمويّة،٢٤ جمعيّة نسائيّة،٤٨٥ جمعيّة خيرية، ٤٩٥ جمعيّة علميّة) ، فإنها بعد ٢٠١١ شهدت نموّا سريعا في أعدادها وهي على التوالي ووفق التنظيم السابق(٥١٣،٨٢٨ ،١١١، ١١٩١،٧٦٥).

إنّ هذا الانفجار العددي في حجم الجمعيات جاء نتيجة طبيعيّة لحالة الانفتاح والتسهيل في الإجراءات التي شهدتها تونس بعد انهيار أعلى هرم السلطة الديكتاتوريّة وهو من ناحية أخرى يعكس حالة التعطّش للعمل المدني واستعداد التونسي (في نخبه على الأقل) على الدفاع عن حقّه في تسيير الشأن العام والتعبير عن آرائه والمساهمة في بناء مستقبل البلد(http://www.arabjo.net/) .

وممّا يلاحظ هنا العدد الكبير لوجود الجمعيات ذات الصبغة العامّة التي غلب على نشاطها وتسمياتها ورؤاها التوجّه نحو التثقيف السياسي وخلق مجموعات ضغط مواطنيّة وشبابيّة خصوصا، وهي تعنى بقضايا الديمقراطية، وكذلك الجمعيات النسائية والتنمويّة وحتى العلميّة والاختصاصيّة القديمة والحديثة، (وحتى مجمع الخبراء المحاسبين التونسيين نحى هذا المنحى لمّا عرض استعداه للمشاركة في لجان تقصي الفساد ومثله العديد) ،

وأما الجمعيات التنمويّة بعد أن كان دورها منحصرا ومركزّا على القروض الصغرى – أو ما يسمى بالحقن المسكّنة الاجتماعيّة – فإنها بعد ١٤ جانفي اختّصت بإعداد الدراسات والبحوث والزيارات الميدانيّة حول واقع التنمية الجهوية، وتحبير مقاربات تنمويّة تخدم هذا المشروع السياسي أو السلطوي أو ذاك.

والى جانب هذا التطوّر الكمي للجمعيات شهدت الساحة التونسيّة ظاهرتي التعدد النقابي القطاعي والوطني عبر ظهور منظمتين نقابيتين

عماليتين إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل، وظهور محاولة منظمة نقابيّة طلابيّة ثانية إلى جانب الاتحاد العام لطلبة تونس.

وعليه فقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفايسبوك في تونس دور مهم ومؤثر استخدمه النشطاء والشباب في إسقاط بن علي حيث كان "الفايسبوك " بمثابة جيش كامل تحرك على كل الأصعدة لإسقاط نظام بن علي وأسهم في هذا الدور ازدياد عدد مستخدمي الفايسبوك في تونس خاصة بين الشباب حيث يصل عددهم لنحو **3** مليون مستخدم وهو رقم مرتفع بسبب الرواج الذي سببته الثورة.وربما أدرك نظام بن علي هذه المشكلة قبل اندلاع الثورة فحاول إغلاق الفايسبوك في سنة(2009) ولكنه تراجع عن القرار لاعتقاده بأن حظره ربما يتسبب بالفعل في حدوث مزيد من المشكلات أكثر مما لو تركه متاحا أمام المستخدمين.

ويكفي أن موقع الفيس بوك كان هو الموقع رقم 1 بين أكثر 500 موقع زيارة في تونس مما يعني إقبال الجماهير في الفترة التالية للثورة على هذا الموقع ومواقع اجتماعية أخرى بهدف متابعة ما يجري من مستجدات الأمور على الساحة لا سيما وأن الإعلام الصادر عن الانترنت أصبح له مصداقية لا تقل عن أي إعلام رسمي أو خاص آخر.

٣,٢,٢ التجربة الليبية

شهدت منظمات المجتمع المدني التي تأسست ونشأت بعد ثورة فبراير ٢٠١١ في ليبيا مرحلتين سريعتي التغير.إلا انه لابد من العودة إلى تاريخ وجود الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني قبل الثورة.ففي عهد النظام

السابق كان هناك ما يقارب ٩٠ إلى ٩٥ جمعية، كما أفاد مدير عام مركز دعم منظمات المجتمع المدني في وزارة الثقافة والمجتمع المدني، تم تسجيلها وفقا لقانون الجمعيات الأهلية رقم (١١١) لسنة (١٩٧٠) وقانون رقم (١٩) لسنة (٢٠٠١) لإعادة تنظيم الجمعيات الأهلية والذي كان يوصف بقانون كبت الجمعيات وتقييدها وضعها في مسار النظام(منظمة هاريكار غير الربحية: ، ٢٠٠٧، ص ٨).

ومعظم هذه المؤسسات لديها موقع الكتروني، وهذا مؤشر مهم على تطور هذه المنظمات ومواكبتها التكنولوجيا الحديثة، ونتيجة لوجود عدد كبير من الشباب في المركز القيادية. كما صرح ٩٠ % بأن لديهم موقع الكتروني أو بشكل خاص فايسبوك.ومن أشهر هذه المؤسسات "مؤسسة معتقلي ١٧ فبراير"، و"مؤسسة ليبيا لحقوق الإنسان"، "مؤسسة بكرا".

و بهذا فقد أسهمت الثورة الليبية في إقبال مؤسسات أو منظمات المجتمع المدني على شبكات التواصل الاجتماعي "وفايسبوك وتويتر ويوتيوب" بشكل كبير جدا حيث ارتفع عدد مستخدمي الفايسبوك إلى أكثر من 200 ألف، وبدا موقع "تويتر" يأخذ نصيبه من النمو حيث بلغ عدد مستخدميه في ليبيا إلى نحو عشرة ألاف مستخدم، وهو رقم رغم تواضعه، إلا انه يعد طفرة في دولة مثل ليبيا، كانت شبه محاصرة بالقذافي ونظامه.

وعلى ضوء ما تقدم نستخلص بأن الشبكات الاجتماعية قد مارست دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية من أجل نشر ثقافة المواطنة من خلال تدريب المواطنين على المشاركة، وتجميع المصالح، والتعبير عنها، وإعداد الكوادر

السياسية والنقابية ومعرفة جماعات كبيرة منهم بتجارب وخبرات دول أخرى في مجالات الديمقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد بما يتيح لهم المقارنة بين وضعهم وغيره مما يعزز مقترحاتهم وسعيهم للمشاركة والاهتمام بالقضايا المجتمعية والمواطنة.

وعليه فقد أصبحت الشبكات الاجتماعية، بمثابة متنفساً يواكب الأفراد والمجموعات، وبخاصة فئات الشباب. فيزوّدهم بآخر المستجدات التي يرغبون بالتعرف إليها، ويفتح لهم أبواب السجال و الحوار، حول أمور لم تكن تطرح بتوسع في عصر الإعلام التقليدي.

كما مارست دوراً هاماً في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول العربية، ودول أخرى في العالم.حيث يتجلى الإعلام الاجتماعي في صفحاته الالكترونية، والتي يمكن دخولها عبر شبكة عنكبوتية، ومن خلال متابعتها وإضافة التعليقات عليها، يصبح الزائر بمثابة مشارك ميداني، يعلق على صورة الحدث لحظة وقُوعه. وهنا يكمن الهدف الأساسي من الإعلام الاجتماعي، في خلق هوية مجتمعية للأفراد والجماعات، تعرض على الشبكة، من أجل تعزيز طاقات المجتمع المدني في مجال الإعلام الرقمي –الاجتماعي. والقنوات المبتكرة هذه، تشكل أسلوبا" فريدا" من نوعه، للوصول إلى الجماهير المستهدفة.